

Distr.: General  
9 January 2002  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة

التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي

للتنمية المستدامة

الدورة التحضيرية الثانية

٢٨ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢

الجزء المتعلق بحوار أصحاب المصالح المتعددين من الدورة الثانية للجنة

التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية

المستدامة

مذكرة من الأمين العام

إضافة

ورقة للحوار مقدمة من الأعمال التجارية والصناعة\*

\* أعدتها غرفة التجارة الدولية ومجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة، اللذين دعمتهما أمانة مؤتمر القمة العالمي للتنمية بوصفهما الشريكين المنظمين للجزء المتعلق بالحوار الخاص بالأعمال التجارية والصناعة. وقد أعدت الورقة بالتشاور مع الأعمال التجارية ومنظماتها ويسّرت ذلك الغرفة والمجلس. ووجهات النظر والآراء المعرب عنها لا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو وجهات نظرها.

## موجز

المادة المعروضة في ورقة المناقشة هذه مستمدة من طائفة متنوعة من الآراء والمواقف والأفكار المقدمة من أوساط الأعمال التجارية في العالم. وتطرح هذه الورقة منظورا عاما يتناول التحديات المتعلقة بالسياسات والموارد في جميع أنحاء العالم، ويبيّن التزام قطاع الأعمال التجارية والصناعة بإيجاد حلول وتنفيذها من أجل إفساح المجال أمام مستقبل مستدام.

وهذه الورقة ترمي إلى المساهمة في إقامة حوار بناء، ولا تمثل بالضرورة جميع آراء الشركاء من المنظمات و/أو الدوائر المكونة لها. وتتعترف غرفة التجارة الدولية (<http://www.iccwbo.org>) ومجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة (<http://www.wbscd.org>) لأعضائهما، ولغيرهما من المعاهد والرابطات المتعاونة معهما، بالفضل، وذلك تقديرا لما قدمته لهما هذه الجهات من مساهمات ومساعدات.

## أولا - مقدمة

١ - قامت غرفة التجارة الدولية ومجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة بدور رائد في إبلاغ وجهات نظر أوساط الأعمال التجارية العالمية إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في عام ١٩٩٢. وخلال السنوات التي عقت انعقاد المؤتمر في ريو دي جانيرو، تعاونت الغرفة والمجلس ومنظمات الأعمال التجارية والمنظمات القطاعية المرتبطة بهما تعاوناً وثيقاً مع لجنة التنمية المستدامة - بإبلاغ وجهات نظر الأعمال التجارية والصناعة، وتشجيع الشراكات داخل الصناعة ووضع القواعد والمعايير سعياً إلى تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١، ودعم المبادرات الطوعية سعياً إلى ترسيخ الممارسات المستدامة للأعمال التجارية، والمشاركة في دورات حوار أصحاب المصالح المتعددين التي تقودها الأمم المتحدة.

٢ - وقامت أوساط الأعمال التجارية العالمية، انطلاقاً من الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٢، بإرشاد الحكومات بشأن ممارسات التنمية المستدامة في قطاعات المياه، والسفر والسياحة، والزراعة، والطاقة والنقل، وقدمت الأعمال التجارية منذ عام ١٩٩٢ إسهامات جد كبيرة لحل المشاكل البيئية وبرهنت على أنها أكفأ ناقل للأساليب المبتكرة والمرنة في معالجة المشاكل البيئية. وبعد مُضي عشر سنوات، أصبح من المناسب تماماً

أن تجتمع الحكومات مجددا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بغرض تقييم التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة والوقوف على الحاجات الجديدة التي تتعين معالجتها. والأعمال التجارية تشكّل الآن، وإلى حد كبير، جزءا من الحل، وهي ستحمل رسالة إيجابية واستباقية إلى جوهانسبرغ.

٣ - ولتأمين مشاركة منظمة مثمرة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، تقوم غرفة التجارة الدولية ومجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة بمساعدة منظمات الأعمال التجارية في كافة أنحاء العالم على الالتفاف حول موضوع موحد بعنوان "ما تقوم به الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة" (<http://www.basd-action.net>). ويتمثل هدف الأعمال التجارية في المشاركة الكاملة في الحوار مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصالح. وحيث أن الأعمال التجارية والصناعة هي المحركات الاقتصادية للبلدان المشاركة في المؤتمر، فإن الإنجازات التي حققتها حتى الآن أوساط الأعمال التجارية العالمية ودورها المتواصل في هذا المجال ستشكل أحد العناصر الهامة للمناقشات.

٤ - وستسلط الأعمال التجارية والصناعة الضوء على إنجازاتها، وعلى التقدم المحرز في إقامة الشراكات، وتشجيع وضع قواعد الصناعة ومعاييرها، وعلى النجاحات التي تحققت بفضل المبادرات الطوعية، ولا سيما منذ عام ١٩٩٢. وستسعى أوساط الأعمال التجارية العالمية، إدراكا منها لدورها الرئيسي ولضرورة قيام شراكات أصحاب المصالح بمعالجة المشاكل المعقدة معالجة فعالة، إلى الإسهام بشكل بنّاء مرّن وقائم على التعاون في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

## ثانيا - أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٥ - ترى أوساط الأعمال التجارية العالمية أن هناك عددا كبيرا من التحديات والأولويات التي سيجعلها المستقبل لخطة التنمية المستدامة. فكيف ينبغي، على سبيل المثال، للحكومات وللمجتمعات ككل، أن تستخدم مواردها للاستفادة منها إلى أقصى حد؟ وما هو دور الأعمال التجارية في معالجة هذه التحديات والأولويات؟ سيتعين على المشاركة في المؤتمر اتخاذ إجراءات وفقا للمواضيع الرئيسية التالية:

- (أ) تشجيع التقدم والازدهار في البلدان النامية، وتمكين هذه البلدان من المشاركة في الأسواق الاقتصادية وأسواق المعلومات ومن الاستفادة منها؛
- (ب) تشجيع فهم أفضل لعلاقة الترابط بين العولمة والتنمية البيئية. وتعد العولمة إطارا تمكينيا للتنمية المستدامة؛

(ج) فهم وتعزيز قواعد جديدة للمشاركة فيما بين أصحاب المصالح العالميين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، وفهم وتعزيز مقاييس النجاح اللازمة لتوجيه السياسة العامة العالمية في مجال التنمية المستدامة. وسييسر التعاون المتعدد الأطراف والنهج التجارية غير التقييدية ذات الأساس السوقي والعلمي إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة؛

(د) تأكيد أهمية التنفيذ الوطني والتعاون الدولي. ويعد الحكم الرشيد والتنفيذ الوطني والتعاون الدولي شروطاً أساسية للتنمية المستدامة؛

(هـ) التوعية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تحديد ملامح السياسة البيئية في إطار من العولمة، ومن خلال الشراكات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الكيانات غير الحكومية الأخرى. والقطاع الخاص يقوم بدور حاسم في تعزيز نوعية الحياة، وينبغي له أن يواجه التحديات الجديدة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

٦ - ويتعين على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لكي يعمل من أجل التقدم والازدهار، أن يعالج أربعة مجالات رئيسية (ينبغي اعتبارها مترابطة)، هي:

(أ) مكافحة الفقر: معالجة الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة باعتبارهما عمليتين مترابطتين ويتطلبان تشكيلة معقدة من السياسات تتضمن زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والتعاون الدولي في مجال البيئة، وتقديم المؤسسات العالمية للمساعدة التقنية والمالية المتعددة الأطراف، وتقليص الديون بشكل معتبر، وتحسين الحكم، وبناء المؤسسات والقدرات، وتقديم المعونة الثنائية الموجهة نحو أهداف محددة؛

(ب) استغلال التلاحم بين التنمية المستدامة والعولمة: جني الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي توفرها العولمة وتقاسم تلك الفوائد، وتعزيز سياسات حفز النمو الاقتصادي، والاستفادة من التجارة والاستثمار اللذين أصبحا أكثر تفتحا، وتشجيع التعاون الدولي في مجال البيئة، والاعتماد على نهج علمية وقائمة على المخاطرة تتفق مع قواعد التجارة؛

(ج) تشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا وفرص الحصول على المعلومات وإدارتها: تعزيز فرص الحصول على المعلومات وإدارتها، والابتكار العلمي والتطوير التكنولوجي بقصد المساهمة في تحسين نوعية الحياة، وفي إدارة بيئة أفضل، والزيادة من الخيارات المتاحة للمستهلكين ومن المنافع الاجتماعية؛

(د) تشجيع التعاون الدولي والتنفيذ الوطني: تشجيع التفاعل بين المؤسسات والسياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتحسين التنفيذ، وإيجاد ظروف مواتية لتحقيق التنمية المستدامة.

### ثالثاً - تعزيز الانتقال إلى العمل التطوعي

٧ - لقد برهن التاريخ على أن التحسين في مجال حقوق الإنسان وفي معايير العمل والبيئة أمر يتيسر أكثر في ظل ظروف تنسم بزيادة الازدهار الذي يتحقق بتفاعل الاقتصاد السوقي والحكم الرشيد. فالممارسة التجارية الجيدة تنتشر بدرجة فعالية أكبر بواسطة تقديم المثال والإقناع وضغط الأنداد - لا بواسطة القواعد والنظم الحكومية المفروضة. وتعد القيادة والابتكار والتنافس والشفافية عوامل نجاح أساسية في هذه المرحلة.

٨ - وتتناول قضايا الاستدامة المعقدة بشكل أفضل من خلال المبادرات التطوعية التي تسعى إلى تحقيق أهداف واضحة وتقدم تقارير عن التقدم المحرز. وكذلك تكتسي المبادئ التطوعية للأعمال التجارية ميزة فائقة الأهمية من حيث تجاوز الاختلافات الثقافية داخل الشركات المتعددة الجنسيات ومن حيث إتاحة المرونة لإيجاد الحلول اللازمة لظروف معينة. وسيتطلب الأمر وجود إشارات سوقية أقوى وأوضح لتوجيه غالبية الأعمال التجارية والمستهلكين إلى ممارسات التنمية المستدامة لكي يتمكن المجتمع من جني الفوائد الكاملة للممارسات والمبادرات التطوعية. وأي تشكيلة استشرافية من الخصائص تتيح ثقة السوق في الاتفاقات والمبادرات وشركات القطاعين العام والخاص القائمة على التطوع وتشجع على استخدامها يمكن أن تتضمن الأمور التالية:

(أ) تحسين الأسواق لتمكين من النهوض بالتنمية المستدامة عبر تقديم ما يناسب من ثقافة الاستهلاك وحرية الاختيار والمنافسة والابتكار؛

(ب) وضع وتنفيذ قواعد بيئية وطنية تستند إلى العلوم الصحيحة وإلى تفهم تقييم المخاطر والآثار الاقتصادية؛

(ج) تحديد أهداف واقعية في مجال تحسين الصحة والسلامة البيئيتين، وإدارة التأثيرات البيئية وحماية صحة الجمهور بتنفيذ سياسات وتدابير تستند إلى مبادئ لتقييم المخاطر تكون محددة تحديداً جيداً وتقوم على العلم؛

(د) استخدام إطار السوق الحرة الذي يتوخى النهج السوقية ويُلغِي الإعانات غير المجدية؛

(هـ) تشجيع التعاون التكنولوجي فيما بين الشركات الخاصة لإنتاج التكنولوجيات والمنتجات ذات الأثر البيئي المحدود وإجراء البحث والتطوير والتسويق لهذه التكنولوجيات والمنتجات؛

(و) مواصلة توخي الاتجاهات الإيجابية لتحرير التجارة والاستثمار الدوليين دون فرض شروط بيئية أو اجتماعية؛

(ز) تشجيع الالتزام بالقواعد البيئية بشكل غير تمييزي وإنفاذ تلك القواعد، دون إقامة حواجز أمام التجارة والوصول إلى الأسواق.

٩ - وقد أخذت غرفة التجارة الدولية ومجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة والشركات الأعضاء في إبداء عزمهما على تشجيع الممارسات الجيدة للشركات والسلوك المسؤول في مجال الأعمال التجارية من خلال مبادئ وضعتها فرادى الشركات - وكذلك عبر مشاركتها في الاتفاق العالمي (<http://www.globalcompact.org>)، ومساهماتها البناءة في تنقيح المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات، ومبادرات أخرى شتى مثل مبادئ سليفان العالمية (<http://globalsullivanprinciples.org>).

## ألف - مصلحة الأعمال التجارية التي تحققها التنمية المستدامة

١٠ - يضم مجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة وغرفة التجارة الدولية آلاف الشركات الموجودة حول العالم، التي يؤمن قادتها بأن السعي إلى التنمية المستدامة أمر مفيد للمشاريع وللكوكب ولسكانه. وهناك عديد من الدوافع الكامنة وراء تحقيق التنمية المستدامة، وهي دوافع معنوية وأخلاقية ودينية وبيئية. ويؤكد ممثلو الأعمال التجارية العالمية والصناعة العالمية كذلك على مصلحة هذه الأعمال التجارية العالمية (<http://www.wbcsd.org/projects/wssd/business-case>) التي تستند إلى أساس مالي. وهذا الأساس هو في واقع الأمر "ثلاثي الأسس"، إذ يستند إلى الأداء المالي والأداء الاجتماعي والأداء البيئي. ونموذج مصلحة الأعمال التجارية ليس نموذجاً "إقصائياً" بل نموذج يقوم على "الشمول".

١١ - وتحقق الأعمال التجارية المستدامة نتائج باهرة في الإنجاز التقليدي القائم على العائد من الأصول المالية وتوليد قيمة لصالح أصحاب الأسهم والمستهلكين. كما تدعم هذه الأعمال نجاح المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة. وهي تعتبر أن لبيئتها الطبيعية والثقافة نفس الأهمية التي لحواظ التكنولوجيا الخاصة بها ومهارات موظفيها. والأساس المنطقي لذلك ليس

بمجرد العوائد المالية القصيرة الأجل بل تكون الشركات من أشخاص ذوي رؤى وقيم وخضوعها لقيادة مثل هؤلاء الأشخاص وخدمتها لهم. وفي الأجل الطويل، لن يُكتب البقاء في الأسواق للشركات التي لا تعكس أعمالها أفضل رؤى هؤلاء وأفضل قيمهم. وتشكل مصلحة الأعمال التجارية كذلك موقف أصحاب المشاريع الذي يأخذ في الاعتبار المرحلة القادمة في منحى الأعمال التجارية التي تكون فيها تلك الأعمال أقدر على المنافسة بتوخي المزيد من الاستدامة.

## باء - السوق

١٢ - تتحقق التنمية المستدامة بشكل أفضل عن طريق الأسواق الدولية المفتوحة التنافسية المؤطرة تأطيرا صحيحا التي تحترم المزايا النسبية المشروعة. وهذه الأسواق تشجع الكفاءة والابتكار اللازمين لتحقيق التقدم البشري المستدام. وتظل الأعمال التجارية تشكل أكبر قوة فاعلة لتكوين الثروة، التي تتوقف مساهمتها في التخفيف من حدة الفقر على الخيارات الاجتماعية إلى حد كبير. والفضل في قلة حالات الفقر في البلدان لا يعود إلى برامجها المخصصة للرعاية الاجتماعية، بل يعود إلى حد كبير إلى ما أوجدته من أطر تُشجّع مشاريع الأعمال التجارية. فهذه المشاريع تمكن البشر من الأدوات اللازمة للحياة الآمنة، ألا وهي فرص المعاملات التجارية، والوظائف، والأجور، وإمكانيات الاستثمار، والتدريب، والمعاشات التقاعدية. والحكومات التي لا تيسر المعاملات التجارية وتحاول أن تحل محل الأعمال التجارية في تلبية احتياجات البشر تقف عائقا في سبيل تحقيق الازدهار.

١٣ - والأسواق هي منشآت بشرية مؤسسة على القيم والقوانين والقواعد البشرية. وهذه الأسواق لا بد أن تُقام، ويمكن دائما تحسينها. ونحن اليوم نشهد مناقشة صاخبة بين معارضي ومؤيدي ما يسمى السوق العالمية. بيد أنه لا توجد سوق عالمية حقيقية، وما يوجد ليس سوى بداية لهذه السوق ولكنها بداية معيبة ومتعثرة. وينبغي للأعمال التجارية أن تساهم وتقوم بدور في بناء سوق دولية حرة عادلة - حيث لا تُشوه التجارة بالإعانات أو الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

## جيم - الإطار الصحيح

١٤ - إن الأسواق ذات الأطر الرديئة لا يمكن أن تشجع على إحراز التقدم المستدام. وفي التقرير الذي قدمته دوائر الأعمال التجارية العالمية إلى مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢، دعت تلك الدوائر إلى التحرك بشكل مطرد ومعروف مسبقا وخاضع للتفاوض، نحو تسعير السلع والخدمات وفقا لتكلفتها الكاملة؛ وإلغاء نظام الإعانات المعيب؛ والتوسع في استخدام أدوات

السوق وتقليص استخدام قواعد الضبط والسيطرة؛ وزيادة الضرائب على المضار الاجتماعية، التي من قبيل النفايات والتلوث، وخفض الضرائب على المنافع الاجتماعية، التي من قبيل الوظائف (في بيئة محايدة من الناحية المالية)؛ والتوسع في إدراج الموارد البيئية في الحسابات القومية الموحدة. غير أنه لم يكن هناك سوى أقل القليل من الدعم السياسي لهذه التحركات من جانب الحكومات أو مؤسسات المجتمع المدني، أو بصراحة من جانب معظم الأعمال التجارية. فإذا ما كانت الأوضاع الإطارية الأساسية تدفعنا جميعاً في الاتجاهات الخاطئة، فستكون هذه الاتجاهات هي ما سيتحرك إليه المجتمع - إلى أن تضطربنا قوى ملحة إلى التغيير.

١٥ - والشروط الأخرى للتنمية المستدامة تشمل: الديمقراطية والقبول بسيادة القانون؛ وفعالية حقوق الملكية الفكرية والمادية؛ وموثوقية التعاقدات؛ وانعدام الفساد؛ وعدالة شروط التبادل التجاري واحترام المزايا النسبية؛ والمنافسة فيما بين الأعمال التجارية منافسة منظمة؛ ونزاهة القواعد المحاسبية وشفافيتها؛ والمساءلة والقدرة على التنبؤ بالتدخلات الحكومية؛ والاستثمار في التعليم وتكنولوجيات التمكين؛ وإصلاح النظام الضريبي بحيث يصبح قادراً على تمويل الاستثمارات الجماعية بدلاً من كونه بمثابة عقوبة مفروضة مقابل تحقيق الدخل. وقد أحرزت بلدان عديدة تقدماً في بعض هذه المجالات.

## دال - التوعية وإتاحة الخيارات أمام المستهلك

١٦ - إذا كانت الأعمال التجارية مؤمنة بالسوق الحرة التي تتيح الخيارات أمام الناس، فإنها يجب أن تتحمل مسؤولية توعية المستهلكين بالآثار الاجتماعية والبيئية التي تترتب على تلك الخيارات. ولما كان المستهلكون يريدون هذه المعلومات، فإن توفيرها يمكن أن يساهم في تكوين حصة من السوق وفي تحقيق ولاء المستهلكين لها، وفي بناء الاسم التجاري. وهي تفيد المستهلك، الذي يصبح بمقدوره أن يتسوق ويقارن بين المنتجات. كما أنها تفيد المنتجين الذين يقدمون أفضل المنتجات والممارسات. والتنمية المستدامة تعني كفالة نوعية حياة أفضل للجميع، للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء. ولكي تعزز حرية الاختيار نوعية الحياة بصورة فعالة، مع حماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية في الوقت ذاته، يحتاج المستهلكون إلى المعلومات والمؤشرات السعرية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات ذكية. وتبين الخبرة أن المستهلكين قد لا يختارون بالضرورة الخيار الأكثر فائدة للبيئة أو للمجتمع - وذلك على الرغم مما يقولونه في الاستقصاءات. فالمستهلكون يريدون حسن الأداء والقيمة والسلامة والموثوقية، وهذه عوامل ترد في الترتيب، قبل البيئة والشواغل الاجتماعية والنواحي الجمالية. ويكمن الحل في وضع التناسب الصحيح بين القيمة والتكلفة، بما في ذلك كافة



المعلومات التي يرى المستهلكون أنها ترتبط بما يشترونه. وتوفير كافة هذه المعلومات - بالمستوى الصحيح من التفصيل - هو التحدي الذي يواجهنا.

## هاء - الكفاءة الإيكولوجية

١٧ - تعد "الكفاءة الإيكولوجية" إحدى المساهمات الأساسية التي تسهم بها الأعمال التجارية في عملية التنمية المستدامة. وتعرف الأعمال التجارية الكفاءة الإيكولوجية بأنها خاصية "تتحقق بتوفير السلع والخدمات ذات الأسعار التنافسية التي تلبي الاحتياجات الإنسانية وتحسن نوعية الحياة، مع التقليل بصورة مطردة من الآثار الإيكولوجية وكثافة استخدام الموارد طوال دورة الحياة إلى مستوى يتمشى على الأقل مع طاقة التحمل المقدرة للأرض". وهي استراتيجية للإدارة تجمع بين الأداء البيئي والاقتصادي، وتتيح إنجاز عمليات إنتاج أكفأ وتوليد منتجات وخدمات أفضل، مع التقليل في نفس الوقت من استخدام الموارد وخفض مستويات النفايات والتلوث في مجمل سلسلة القيمة. كما يمكنها أن تتيح فرصاً أعظم أمام الأعمال التجارية. وباعتبارها أداة من أدوات حفظ الطاقة، يمكنها أن تساعد على الحد من تغير المناخ. والكفاءة الإيكولوجية تساعد البلدان الأكثر ثراء على النمو نوعياً أكثر من نموها الكمي - بتوفير المزيد من الخدمات والوظائف والقيمة، مع عدم تحويل مزيد من المواد إلى طاقة ونفايات. كما أن الكفاءة الإيكولوجية تساعد البلدان النامية على مواصلة النمو النوعي مع حفظ الموارد في الوقت ذاته.

١٨ - وتم تحديد أربعة جوانب للكفاءة الإيكولوجية تجعل منها عنصراً استراتيجياً لا غنى عنه في اقتصاد اليوم القائم على المعرفة، وهذه الجوانب هي:

(أ) الاستغناء عن استخدام المواد: تقوم الشركات بتطوير سبل لإحلال تدفقات المعرفة محل تدفقات المواد. وثم طريق آخر للاستغناء عن استخدام المواد يتمثل في تفصيل المواصفات المحددة للمنتجات: فمستوى النفايات يقل عند عدم إنتاج الموارد التي لا يريدها المستهلك؛

(ب) نظم الإنتاج الحلقية المتكاملة: توفر التصميمات البيولوجية للطبيعة نموذجاً مثالياً للاستدامة. والهدف المنشود يتمثل في العمل بصورة متواصلة من أجل التوصل إلى نظم إنتاج حلقية متكاملة ومصانع تنعدم فيها النفايات، يعود فيها كل ناتج من النواتج إلى النظم الطبيعية كعنصر مغذ، أو يصبح عنصراً يدخل في تصنيع منتج آخر؛

(ج) التوسع في الخدمات: إننا ننتقل الآن من الاقتصاد الذي يحركه العرض إلى اقتصاد يحركه الطلب. والشركات تعيد التفكير في الطريقة التي يمكن أن تلبي بها الطلب،

وتعكف على تطوير استجابات ذات مواصفات محددة تلبي احتياجات العملاء. وأصبح المستهلكون يحصلون بصورة متزايدة على خدمات المنتجات باستئجارهم للسلع، ولا سيما السلع المعمرة، بدلا من شرائها مباشرة؛

(د) التوسع الوظيفي: أصبحت الشركات تنتج منتجات "أذكى" ذات أداء وظيفي جديد ومعزز - كما تباع خدمات لتعزيز القيمة الوظيفية للمنتجات. وقد طور المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة إطارا يمكن أن يُستخدم لقياس التقدم المحرز والإبلاغ عنه من أجل تحقيق الكفاءة الإيكولوجية بصورة متسقة. ورغم أن الإطار يتضمن مجموعة مشتركة من التعريفات والمبادئ والمؤشرات، فإنه يتسم بما يكفي من المرونة لكي يُستخدم على نطاق واسع ويُفسر بالصورة التي تتناسب مع فرادى احتياجات الشركات في مجمل عالم الأعمال التجارية.

## رابعاً - الخلاصة

١٩ - أوضحت الحكومات في كافة أنحاء العالم ضرورة اتباع مسار للنمو المستدام. وقطاع الأعمال التجارية والصناعة، كجزء من المجتمع ككل، يؤدي دورا قياديا في تحقيق هذا الهدف. وعلى مدار القرن القادم، ستصبح الأعمال التجارية والصناعة مصدرا لابتكار التكنولوجيات الجديدة وتسويقها وتوزيعها على الصعيد العالمي، مما يسمح للمجتمع بأن يستهدف النمو المستدام مع مواصلة تحقيق آمال الناس وطموحاتهم في مستقبل أكثر ازدهارا. ومعا، يمكن للأعمال التجارية والصناعة، بخبراتها الإدارية والمالية والتقنية، والحكومات، التي لا بد وأن تهيئ أوضاعا مستقرة ومحددة مسبقا للاستثمار، تنشيط برامج الاستثمار التي تحقق الهدف المشترك المتمثل في التنمية المستدامة.

٢٠ - وبالنسبة للأعمال التجارية، ليس ذلك بالنهج الجديد، كما أنه ليس بالطريقة القديمة التي كانت تسير عليها الأمور. فقد عملت الأعمال التجارية أكثر من أي فئة أخرى على إدماج التنمية المستدامة في تفكيرها وعملاتها وأسواقها، وفي اهتمامات أصحاب المصالح فيها. وهي على استعداد لمواصلة المضي قدما في هذا الاتجاه. غير أنها لا يمكن أن تفعل ذلك وحدها. فلا بد من بذل جهد منسق من جانب الحكومات وكافة قطاعات المجتمع. وإذا أمكننا أن ننطلق من جوهانسبرغ إلى تبني التعاون المتعدد الأطراف، والعمل على الصعيد الوطني، وأصول الحكم الديمقراطي، والأسواق المفتوحة، فسنكون على الطريق الصحيح المؤدي إلى التنمية الاقتصادية، وتحسين المجتمعات، ورعاية البيئة، والأمن. والأعمال التجارية تعمل على تنفيذ هذه الرؤية، وتدعو الآخرين إلى الانضمام إلى هذا الجهد التعاوني الملح.

## خامسا - التنمية المستدامة في قطاعات اقتصادية متنوعة

موجز

يشمل هذا الجزء موجزا موحدًا لرؤى الأعمال التجارية المقدمة من قبل إلى لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة خلال دورات حوارها مع أصحاب المصالح المتعددين، ابتداء من الدورة السادسة عام ١٩٩٨ وحتى الدورة التاسعة عام ٢٠٠١. وتتوافر نسخ من الوثائق الرسمية لكل دورة من خلال المواقع التالية على شبكة الإنترنت:

الدورة السادسة للجنة (المياه):

<http://www.un.org/documents/ecosoc/cn17/1998/background/ecn171998-bp13.htm>

الدورة السابعة للجنة (السفر والسياحة): <http://www.un.org/esa/sustdev/wtte.pdf>

الدورة الثامنة للجنة (الزراعة):

<http://www.un.org/documents/ecosoc/cn17/2000/ecn172000-3add1pdf>

الدورة التاسعة للجنة (الطاقة والنقل):

[http://www.un.org/esa/sustdev/csd9/ecn17\\_2001\\_6a1.pdf](http://www.un.org/esa/sustdev/csd9/ecn17_2001_6a1.pdf)

## ألف - موارد المياه العذبة

٢١ - سيشهد القرن الحادي والعشرون تنافسا متزايدا على الموارد المحدودة من المياه العذبة. والاكتفاء بتسيير الأمور بالطريقة التي كانت تسيير بها لن يلبى احتياجات من لا يحصلون حاليا على تلك الخدمات، ناهيك عما يصل إلى بليون شخص آخرين يُتوقع أن يولدوا على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة. وسيصعب تحقيق الأمن المائي مستقبلا، ما لم تُعلن الالتزامات وتتوافر الموارد. ولا بد من إشراك جميع أصحاب المصالح، بمن فيهم من يفتقرون إلى السلطة حاليا، في عملية صنع القرار المتعلق بتوزيع هذا المورد واستخدامه والاستفادة منه. والتحدي المتعلق بالمياه يتطلب تعاونا يشمل جميع قطاعات الاقتصادات الوطنية ويعبر جميع الحدود السياسية. ويجب وضع خطط عمل وطنية للمياه من خلال المشاركة النشطة لأصحاب المصالح. ففي كثير من البلدان، تكون التحديات من الجسامة بحيث لا تستطيع الحكومات، بل ولا يجب عليها، أن تنجز المطلوب وحدها، بل لا بد أن تعمل في شراكة مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من أصحاب المصالح.

٢٢ - وتمتلك الصناعة، ككل، التكنولوجيات والمهارات الإدارية التي يمكن أن تسهم إسهاماً رئيسياً في الإدارة المستدامة لموارد المياه العذبة في العالم. ويمكن للصناعة، في شراكة مع الحكومات والمزارعين والمجتمع المدني، أن تسهم إسهامات رئيسية في معالجة المشاكل المائية وحلها في القرن الجديد. ويجب على جميع القطاعات أن تتعاون إذا ما أريد للمجتمع أن يتجنب، أو يقلل إلى أدنى حد ممكن، الآثار المعاكسة المرتبطة بما يستجد من حالات العجز المائي.

٢٣ - والعناصر التي تشكل استراتيجية مائية شاملة عناصر بسيطة وواضحة، وتنطبق على جميع الأطراف. وهي تشمل ما يلي:

- (أ) حفظ قاعدة الموارد وترشيد استخدامها؛
- (ب) التدوير وإعادة الاستخدام حيثما كان ذلك ممكناً واقتصادياً؛
- (ج) معالجة المياه لتسهيل خيارات التدوير وإعادة الاستخدام؛
- (د) إدارة أحواض المياه ومستجمعات المياه لتحقيق أقصى قدر من الفعالية في توزيع الموارد الشحيحة؛
- (هـ) إدارة المياه الجوفية ونظم طبقات المياه الجوفية؛
- (و) الإلغاء التدريجي للإعانات غير المناسبة التي تشجع استخدام الموارد المائية الشحيحة استخداماً غير رشيد؛
- (ز) بحث التفاعلات بين الأنشطة التي تؤثر على الموارد المائية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حد سواء، لإيجاد أكثر الحلول ابتكاراً لها.

٢٤ - وقد بدأت دوائر الصناعة بالفعل في إدارة الاستخدامات الصناعية للمياه بصورة أكثر فعالية. وهناك الكثير من الشركات المبدعة المبتكرة التي اتخذت بالفعل خطوات لخفض استهلاك المياه، واستخدام المياه بطريقة أكثر كفاءة، وتحسين نوعية المياه المستهلكة في العمليات الصناعية. ويمكن الاطلاع على مجموعة متنوعة من دراسات الحالات الداعمة لذلك في التقرير المتعلق بالصناعة والمياه العذبة والتنمية المستدامة الذي اشترك في إعداده برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة (<http://www.wbcsd.ch/newscenter/reports/1998/freshwater.pdf>). وتمثل إحدى المهام المقبلة في مواصلة رفع مستوى الوعي في دوائر الأعمال التجارية وتشجيع الآخرين على العمل الآن. وثمة مهمة ثانية، تشترك فيها دوائر الصناعة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتمثل في نشر مزيد من المعلومات عن الكفاءة الإيكولوجية والإنتاج الأنظف بوجه عام،

وعن استخدام المياه العذبة تحديدًا، وهو ما يعني ضمناً إنجاز المزيد بموارد أقل وتهيئة أوضاع لا مجال فيها للخسارة بما يمكن أن يكون مفيداً لتحقيق الأرباح ومفيداً للبيئة على حد سواء.

## باء - التوصيات المتعلقة بالمياه

٢٥ - في أثناء المؤتمر الدولي المعني بالمياه العذبة، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، شجعت الأعمال التجارية الوزراء على تحقيق الانفتاح في قطاع المياه، والتفكير بصورة بعيدة عن القوالب الجاهزة، وإيجاد نهج جديدة تماماً فيما يتعلق بخدمات المياه. ودوائر الأعمال التجارية والصناعة والخدمات المائية في العالم تشجع صناع السياسات على ما يلي:

(أ) تهيئة بيئة مواتية: تتضمن سياسة وطنية للمياه؛ وقانوناً أساسياً للمياه؛ ونظماً قانونية تجارية مناسبة؛ وإطاراً تنظيمياً يتسم بالمرونة ويشجع على تفويض السلطات إلى أدنى المستويات الحكومية الممكنة. وذلك يتطلب بناء القدرات بحيث يتمتع المنظمون الحكوميون بالصلاحيات اللازمة للتفاوض بشأن التعاقدات ووضع المبادئ التوجيهية المناسبة من موقع الندية مع منظمي الأعمال التجارية بكافة أنواعها.

(ب) إزالة العوائق: التي تعرقل توصيل خدمات المياه إلى الفقراء. وتلك العوائق تشمل عدم كفاية حيازات الأرض بالنسبة لكثير من فقراء المدن؛ والتدخلات السياسية التي تتحقق بوضع أشخاص يفتقرون إلى الكفاءة على رأس مؤسسات توصيل خدمات المياه؛ وضعف مستوى تدريب الموظفين وتدني مرتباتهم. وتؤيد الأعمال التجارية تعليم الموظفين وتدريبهم لأجل تحسين الإنتاجية. ويمكن للأعمال التجارية والصناعة أن تساعد في توفير المهارات الإدارية التي يحتاجها الناس لأداء وظائفهم بصورة جيدة، وفي إقامة نظم للاحتفاظ بالعاملين ذوي الكفاءة، ومكافأة الممتازين بين المهنيين العاملين في قطاع المياه على كل المستويات. ويجب ملاحظة أن المناخ المالي الذي يتسم بدرجة عالية من المخاطر وعدم وضوح النظم القانونية يجعل قيام القطاع الخاص بالاستثمار أمراً مستبعداً؛

(ج) بناء الشراكات: لا تكمن القضية في المواجهة بين القطاع العام والقطاع الخاص. فالتحدي يتمثل في الوصول إلى أقصى مستوى من الكفاءة، أياً كان الهيكل الذي يقع الاختيار عليه. والشراكات المبتكرة الجديدة يمكن أن تشمل: شركات ضخمة متعددة الجنسيات و/أو هيئات كبيرة من هيئات القطاع العام العاملة في مجال المياه مع شركاء محليين أصغر؛ وشراكات مع الهيئات المحلية لبيع المياه؛ وهيئات إدارة الصنابير العمومية أو الآبار؛ وهيئات البيع بكافة أنواعها؛

(د) التسليم بقيمة المياه الهائلة لدى الجميع: كان مبدأ دبلن المعلن عام ١٩٩٢ واضحاً وصحيحاً، وهو يقول إن "للمياه قيمة اقتصادية في كافة استخداماتها المختلفة، ولا بد من الاعتراف بها باعتبارها سلعة اقتصادية". ويجب على أية آلية مستدامة لتوصيل الخدمات المائية أن تغطي تكاليفها، سواء التكاليف الرأسمالية أو تكاليف التشغيل والصيانة. وقد أبدت معظم قطاعات الجمهور العام، بما في ذلك الفقراء "استعداداً للدفع" مقابل الحصول على مياه الشرب العذبة. ويجب أن يكون تقييم المياه وتسعيرها محل تفاوض بين موردي المياه ومستخدميها. ولا بد أن يقتنع الأفراد بأن الأسعار التي يدفعونها معقولة وميسورة. وفي هذا الصدد، يجب أن تتوافر للمنظمين الحكوميين الطاقة والقدرة على حماية الصالح العام، فضلاً عن كفالة التعويض العادل للمستثمرين وموردي المياه مقابل ما يوفرونه من خدمات. ويجب أن تتسم عملية تحديد الأسعار بالانفتاح والشفافية. كما يعتبر تقييم المياه آلية للتشجيع على حفظ المياه والحد من الهدر في استخدام هذا المورد الثمين. وأخيراً، هناك مسألة تقديم إعانات لأقل الفئات قدرة على الدفع. ويمكن تغطية هذه التكاليف إما بإعانات مباشرة من الحكومة، أو بزيادة الفئات السعريّة. بما يجعل الفئات الأكثر قدرة تدفع أسعاراً أعلى، الأمر الذي يتيح توفير الخدمات للفقراء بأسعار تقل عن تكلفتها.

## جيم - السفر والسياحة

٢٦ - تُعد صناعة السفر والسياحة أكبر صناعة في العالم وأكبر منشئ لفرص العمل في مختلف الاقتصادات الوطنية والإقليمية، إذ تولّد ما قدره ١٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ونحو ٢٠٠ مليون وظيفة في الاقتصاد على الصعيد العالمي. وتلك الوظائف تُشغلها نسبة كبيرة من النساء وأبناء الأقليات والشبان في الشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم غالباً، وتوفر فرصاً جيدة للتدريب وللتنقل بين مختلف المهام الوظيفية.

٢٧ - ولقطاع السفر والسياحة ميزة نسبية تتمثل في أن تكاليف بدء المشاريع وتشغيلها يمكن أن تكون متدنية بالمقارنة بالعديد من الأشكال الأخرى للتنمية الصناعية. كما أنه غالباً ما يكون أحد الخيارات الواقعية القليلة المتوافرة لتحقيق التنمية في العديد من المجالات. ولذلك، من المرجح أن تواصل صناعة السفر والسياحة نموها على الصعيد العالمي في الأجلين القصير والمتوسط. وبطبيعة الحال، يمكن أن تؤدي إساءة إدارة هذه الصناعة إلى نتائج سلبية، إذ يمكن أن تُلحق الضرر بالبيئات الهشة وأن تقضي على الثقافات المحلية. وثمة تحدٍ يتمثل في ضرورة إدارة نمو هذه الصناعة في المستقبل للتقليل إلى أقصى حد من تأثيرها السلبي على البيئة والمجتمعات المحلية المضيفة مع الاستفادة إلى أقصى قدر من منافعها المتمثلة في الوظائف والثروة ودعم الثقافة والصناعة المحليتين وحماية البيئة، الطبيعية منها والتي من صنع الإنسان.

٢٨ - وتتعلق السياحة، سواء كانت محلية أو دولية، بتلبية احتياجات السياح إلى خدمات السفر للوصول إلى وجهاتهم، والخدمات مثل المأوى والمياه والغذاء والصرف الصحي والترفيه بعد وصولهم إلى تلك الوجهات. ولهذه الصناعة سمعة فريدة، هي أن مصادر الإمداد بالعديد من هذه المنتجات والخدمات غالبا ما تكون مختلفة، وهي في العادة مشروعات اقتصادية صغيرة أو متوسطة تملكها جهات محلية. ولذلك، تتسم صناعة السياحة بقدر كبير من التجزؤ والتنوع، مما يجعل اتخاذ إجراءات منسقة على نطاق الصناعة كلها أمرا صعب التحقيق. كما أن تأثير الطلب على صناعة السفر والسياحة يتجاوز كثيرا الشركات السياحية التقليدية ليشمل موردي خدمات مرحلة ما قبل الإنتاج الذين من قبيل شركات صنع الطائرات أو منتجي الأغذية، وكذلك مقدمي خدمات مرحلة ما بعد الإنتاج للمسافرين، مثل متاجر التجزئة.

٢٩ - ورغم الصعوبات الناجمة عن التجزؤ وطول سلاسل الإمداد، سُجل نمو مطرد في الممارسات البيئية الجيدة في الصناعة ككل خلال السنوات الأخيرة. وثمة أمثلة على قيام شركات خطوط جوية ومطارات بتقليل درجة التلوث والضجيج؛ وحفاظ سفن الرحلات على البيئة البحرية؛ وتنفيذ الفنادق لبرامج في مجالي استهلاك الطاقة والتخلص من النفايات؛ واستثمار شركات تأجير السيارات أموالا في أساطيل تستخدم الوقود بكفاءة متزايدة؛ واستخدام السكك الحديدية مواد عازلة للصوت للتخفيف من شدة الضجيج. وقد نتج عن كل ذلك وضع عدد من المبادرات الممتازة الرامية إلى تحسين الإدارة البيئية لشركات السفر والسياحة، بما في ذلك:

(أ) اتخاذ المجلس العالمي للسفر والسياحة، في عام ١٩٩٤، مبادرة "الكوكب الأخضر" (<http://www.greenglobe.org>)، وهي تتمثل في برنامج قائمة على جدول أعمال القرن ٢١ يستهدف تحسين قطاع السفر والسياحة وبتيح مواد توجيهية وعملية مصادقة مرتبطة بكل من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ومبادئ جدول أعمال القرن ٢١. وحاليا يوجد ٥٠٠ عضو في مبادرة "الكوكب الأخضر" يعملون بتفان في ١٠٠ بلد لتحسين الممارسات البيئية. والمتوخى في نهاية المطاف أن تصبح معايير "الكوكب الأخضر"، المعيار العالمي الأولي لقياس التزام صناعة السفر والسياحة العالمية بحماية البيئة وأن يتعرف الجمهور عليها بصفاتها تلك. وتحظى مبادرة "الكوكب الأخضر" في الوقت الحالي بدعم أكثر من ٢٠ منظمة دولية للسفر والسياحة تمثل آلاف الشركات على النطاق العالمي، وكذلك بدعم منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الأرض؛

(ب) وفي عام ١٩٩٦، تضافرت جهود المجلس العالمي للسفر والسياحة ومنظمة السياحة العالمية ومجلس الأرض لبدء خطة عمل معنونة "تسخير جدول أعمال القرن ٢١ لخدمة صناعة السفر والسياحة، بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة بيئياً" (<http://www.wttc.org/stratdev/agenda21>)، وهي تمثل برنامجاً قطاعياً للتنمية المستدامة يستند إلى نتائج مؤتمر قمة الأرض المعقود في ريو عام ١٩٩٢.

## دال - الزراعة المستدامة

٣٠ - لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في غياب التنمية الزراعية، لا سيما في البلدان النامية حيث تمثل الزراعة عنصراً جوهرياً في التنمية الاقتصادية الكلية وحيث توفر غالباً الإمدادات الغذائية الشحيحة.

٣١ - وبينما يزداد عدد سكان العالم، يتفق الخبراء على أن الاحتياجات الغذائية في البلدان النامية ستتضاعف تقريباً، ومعظم الزيادة في هذه الاحتياجات سيكون في أوساط سكان الحضر. ومعظم الأراضي الجديدة المزروعة أراضٍ حدية وهشة إيكولوجياً، لا يمكنها التعويض عن الأراضي المفقودة من جراء التوسع الحضري وتدهور الأراضي. كما أن الزراعة، التي توفر حالياً نحو نصف أغذية العالم من الأراضي المروية وتستهلك ٧٠ في المائة من إجمالي المياه المستخدمة، ستواجه بصورة متزايدة تحدياً يتمثل في تحويل استخدام المياه لتلبية احتياجات البلديات والصناعات و"توفير مزيد من الغذاء من الأراضي الموجودة" هو التحدي الذي يجعل التكثيف الزراعي ضرورة حاسمة. غير أن الزيادة السكانية تمارس ضغطاً أشد على استخدام الأراضي، كما أن نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة آخذ في التقلص. وإضافة إلى ذلك، تؤدي الهجرة من الأرياف إلى انخفاض عدد المزارعين مما يقلص إمكانية الاستجابة للاحتياجات الحضرية من الغذاء.

٣٢ - ويتعاون قطاعا الزراعة والأغذية مع المزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والمنظمات غير الحكومية، لابتكار التكنولوجيات المناسبة اللازمة لإطعام سكان العالم الذين يتزايد عددهم. كما توفر هذه الجهات الدعم اللازم لتطبيق التكنولوجيا في جميع مراحل السلسلة الغذائية، ولكفالة عرض أغذية صحية على المستهلك. كما يتحمل قطاعا الأعمال التجارية والصناعة قدراً كبيراً من المسؤولية عن كفالة حصول المزارعين على المعلومات التي يحتاجونها لتحقيق أفضل غلة من محاصيلهم ومواشيهم، وعن حمايتهم من الآفات والأمراض بالطريقة الأنسب بيئياً واجتماعية. ويكمن التحدي في استخدام جميع المعارف والخبرات والتكنولوجيات المتاحة لتحقيق أكثر أساليب الإنتاج استدامة.



٣٣ - ويُعد التكتيف الزراعي المستدام تحدياً عالمياً من الناحيتين التكنولوجية والسياسية، بحيث يتطلب ابتكار حلول وتحسين تقنيات الإدارة. وفيما يلي بعض الأمثلة على المساهمات التي قدمتها الصناعات الداعمة للمزارع:

(أ) أصناف جديدة من المحاصيل المقاومة للجفاف ستساهم في الحفاظ على المياه؛

(ب) أصناف جديدة من المحاصيل يمكن أن تُزرع في غير موسمها أو في أراضٍ كانت غير منتجة في السابق وبالتالي المساهمة في الحفاظ على التربة. ويمكن استخدام بعض المحاصيل لتوفير مصدر إضافي للغذاء والدخل وتثبيت التربة، كما يمكن أن تستخدم كسماد طبيعي لتحسين خصوبة التربة وبنيتها؛

(ج) يمكن تقليل تحات التربة بفعل الرياح والمياه إلى أقصى حد بواسطة نظم الصون أو ممارسة الحد الأدنى من الحراثة، وهي تقنية تثبت التربة السطحية وتقلص استهلاك الطاقة، وتزيد الغلة. وفي معظم الحالات، تعد مبيدات الأعشاب أداة هامة لتنفيذ نهج إدارة التربة هذا؛

(د) يمكن التخصيب المقرون بعملية الري بالتقطير من الاستفادة على نحو أكفأ من المغذيات النباتية، مما يساعد المحاصيل على امتصاص المياه الشحيحة بطريقة مثلى.

## هاء - الأخذ بأفضل الممارسات في إدارة الموارد من الأراضي لتحقيق دورات غذائية مستدامة

٣٤ - إن إدارة الموارد من الأراضي لأجل إنتاج الأغذية تُعد، بحكم تعريفها، نشاطاً يقوم به المزارعون على الصعيد المحلي. وتتيح مشاريع الأغذية ذات المنشأ الزراعي، التي تأتي في السلسلة الغذائية قبل الإنتاج الزراعي وبعده، الدعم من خلال الابتكار والبحث والاستثمار والمعلومات والتعليم والإرشاد. وتشجع السياسات والمبادئ التوجيهية الحكومية على الصعيد الوطني اتباع ممارسات مستدامة، ومنها على سبيل المثال اتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة بصدد المدخلات الزراعية ومعايير سلامة الأغذية، وذلك يتم غالباً بالمشاركة مع القطاع الخاص.

٣٥ - وإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم المجتمعات المحلية، ينفذون أفضل الممارسات الإدارية الملائمة للأوضاع المحلية. ويساعد قطاع الأغذية ذات المنشأ الزراعي الذي تمثله الرابطة والاتحادات الأعضاء في الشبكة الدولية لشركات

- الأغذية ذات المنشأ الزراعي (<http://www.agrifood.net>)، المزارعين على الأخذ بالممارسات المستدامة لإدارة الأراضي بعدة طرائق، هي:
- (أ) تعزيز نظم الزراعة المتكاملة، التي من قبيل الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات وللمغذيات النباتية؛
- (ب) المساعدة على إقامة التعاون التكنولوجي، لا سيما ببناء القدرات في البلدان النامية؛
- (ج) الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير لأجل ابتكار تكنولوجيات جديدة ولتحسين المنتجات والممارسات؛
- (د) دعم التطبيق العملي للحلول المبتكرة، بنشر نتائج البحوث من خلال خطط التعليم والإرشاد والتدريب؛
- (هـ) تنفيذ مبادرات طوعية ودعم برامج الإدارة المنفذة على الصعيد المحلي؛
- (و) تشجيع الحوار القائم على تداخل التخصصات وتعدد أصحاب المصلحة؛
- (ز) السعي إلى إقامة شراكات تربط القطاعين العام والخاص بالوكالات الدولية ذات الصلة والحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة على النطاق العالمي؛
- (ح) الاستثمار لتحسين أصناف النباتات والبذور، وتشجيع التكنولوجيا الإحيائية، وصيانة تغذية النباتات، وحماية المحاصيل، والصحة الحيوانية في إطار نهج متكامل إزاء إدارة المزارع؛
- (ط) تحسين نوعية الأغذية والمنتجات الزراعية وتنوعها.

## واو - السياسات الزراعية المقترحة

٣٦ - في العديد من البلدان، يحتل تحقيق الاستدامة الاقتصادية لقطاع الزراعة مكان الصدارة بين الأولويات. وغالبا ما تستمد السلامة الاقتصادية من الاضطلاع بقدر من الاتجار بالمنتجات الزراعية على كل من الصعيد المحلي، والصعيد الإقليمي، والصعيد الوطني، والصعيد الدولي أو أي من هذه الصُّعد فرادى أو مجتمعة. ويمكن أن تساعد هذه التجارة على تحقيق أهداف الزراعة المستدامة، أي على تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، لا سيما في البلدان النامية؛ وكفالة تحسين نوعية الأغذية وزيادة كمياتها؛ وإتاحة فرص العمل؛ والمساهمة في حماية الموارد الطبيعية والبيئة، واستمرارية المجتمعات الريفية التي بدون

ذلك يؤول مصيرها إلى الاضمحلال من جراء الهجرة الاقتصادية إلى المدن. وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية التي تعزز انفتاح الاتجار بالمنتجات الزراعية وعدالته تحقق مصلحة جميع الجهات المعنية؛ وهذه السياسات تشمل ما يلي:

- (أ) السماح بمواكبة أسعار الأغذية للأسعار السائدة في السوق العالمية؛
- (ب) تفادي الفوارق البيروقراطية الموجودة بلا داع في القواعد التنظيمية والرسوم الجمركية وقواعد السلامة المتعلقة بالأغذية، وغيرها من أنظمة المراقبة؛
- (ج) العلاج التدريجي للتشوهات السعرية؛
- (د) تعزيز المبادرات الرامية إلى مساعدة صغار المزارعين على شراء الأراضي وبيعها ورهنها، وشراء البذور، والأسمدة والمعدات، وتمكينهم من الوصول إلى الأسواق والحصول على قروض، والحفاظ على قدرتهم التنافسية لمواجهة انفتاح الأسواق بصورة متزايدة؛
- (هـ) تعزيز التجارة والاستثمار في قطاع الأعمال التجارية الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الابتكار التكنولوجي؛
- (و) تعزيز أفضل الممارسات الزراعية والبيئية؛ وتطوير واعتماد منتجات زراعية وتقنيات إنتاج غذائي تتسم بفعالية التكلفة، والسلامة العلمية والاستدامة البيئية؛
- (ز) إنشاء قنوات لإيصال المبتكرات المستجدة في مجال الممارسات الزراعية والبيئية الجيدة والإنتاج الغذائي المستدام إلى الجميع؛
- (ح) إنشاء بنية تحتية تكفل سلامة وكفاءة إنتاج الغذاء، وتجهيزه ونقله داخل البلدان وفيما بينها.

## زاي - الطاقة والنقل

٣٧ - لعل أحد التساؤلات الرئيسية التي تُطرح بشأن الطاقة والاستدامة هو ما إذا كان بوسع الاقتصادات العالمية أن تقلل ما تستخدمه من الطاقة، وأن تنوع إنتاجها من الطاقة وتوسع نطاقه مع الإبقاء على نفس المستوى من النمو الاقتصادي والرفاهية. ويشير تقرير "تقييم الطاقة في العالم" الصادر مؤخرًا، وهو مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الطاقة العالمي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (<http://www.undp.org/seed/eap/activities/wea>)، إلى ضرورة وضع استراتيجيات هادفة

لتلبية احتياجات البليونّي شخص الخرومين من سبل الحصول على كفايتهم من خدمات الطاقة الحديثة، الذين يعيش معظمهم في المناطق الريفية بالبلدان النامية.

٣٨ - وفي هذا السياق، حدد مجلس الطاقة العالمي، في الدراسة التي أجراها مؤخرا بعنوان "ضرورة العمل اليوم لتوفير الطاقة للعالم في المستقبل"، (<http://www.worldenergy.org>)، ثلاثة أهداف عامة لتحقيق الاستدامة في مجال الطاقة، هي إمكانية الحصول على الطاقة وتوافرها ومقبوليّتها.

٣٩ - والقصد من مفهوم "إمكانية الحصول" على الطاقة الحديثة ضرورة إتاحة ذلك النوع من الطاقة بأسعار يسيرة (أي من الانخفاض بحيث أقدر أفقر الناس على دفعها) ومستدامة (أي أسعار تعكس التكاليف الحقيقية لإنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها لدعم ما للشركات من قدرة مالية تسمح بالإبقاء على خدمات الطاقة وتطويرها).

٤٠ - ويشمل مفهوم "توافر" الطاقة كلا من نوعية الطاقة المُسلّمة وموثوقيتها. إذ ستكون استمرارية الإمداد بالطاقة، لا سيما الكهرباء، أمرا جوهريا في القرن الحادي والعشرين، عندما يمكن أن يكبد انقطاع التيار الكهربائي المفاجئ المجتمع تكاليف باهظة لا يمكنه التغاضي عنها. ويتطلب توافر الطاقة مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة تماشى وخصوصية الظروف الوطنية إلى جانب الوسائل الكفيلة بتسخير ما يمكن أن يكون مصادر طاقة جديدة. ومن المتفق عليه عموما أن مختلف الخلائط المستمدة من جميع موارد الطاقة المتوافرة حاليا ستكون ضرورية على مدى السنوات الخمسين القادمة، وأنه ليس هناك ما يبرر استبعاد أي مصدر للطاقة على نحو اعتباطي

٤١ - أما مفهوم "المقبولية" فيتعلق بالأهداف البيئية والمواقف الجماهيرية. فالتلوث يُلحق الضرر ببلايين الأشخاص، لا سيما في البلدان النامية. وقد أصبح تغير المناخ العالمي واحدا من الشواغل الهامة. وقطاع الطاقة يمثل مجالا حققت فيه التكنولوجيات الجديدة المتوافرة بسهولة تقليل الانبعاثات فعلا ويعد بمنجزات أخرى في المستقبل. وبطبيعة الحال، ينبغي تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة، ونشرها، وصيانتها، ونقلها إلى جميع أنحاء العالم. وبالتالي تدعو الضرورة إلى تعزيز قدرات محلية وافية لكفالة استخدام السكان المحليين للتكنولوجيات وصيانتها.

### الاستثمار

٤٢ - الاستثمار هو السبيل المباشر المؤدي إلى مواجهة التحديات المطروحة لتوفير الموارد العالمية من الطاقة، إذ أن إمكانيات الحصول على الطاقة وتوافرها ستتوقف على الاستثمار في بنية تحتية جديدة، وإدخال تكنولوجيات جديدة، وصيانة النظم الآخذة في التدهور.

ولضمان استثمارات خاصة إضافية أكثر فعالية، سيكون من الضروري مواصلة الإصلاحات المتعلقة بالسوق (التحرير، والتجارة، والخصخصة)، وفتح خدمات الطاقة (ضمن أطر تنظيمية فعالة) أمام إمكانات تطبيق الأسعار غير المشوهة، وأمام التجارة الدولية والاستثمار. وستتحقق فوائد جمّة ودائمة في حالة إضفاء الاستقرار على الأسواق الوطنية والإقليمية باتباع قواعد عامة أساسية تحترم خصوصية الظروف المحلية والوطنية والإقليمية وتسري على جميع الجهات الفاعلة فيها. وتلك القواعد يجب أن تضعها وتشرف عليها جهات منظّمة مستقلة، ويجب في نفس الوقت تقليل التدخلات السياسية إلى أقصى حد ممكن.

### وضع أسعار للطاقة تغطي التكاليف وتكفل الدفع

٤٣ - تعدّ أسعار الاستخدام النهائي أهم عامل يحدد مستوى الإمداد بالطاقة ونوعية الخدمات. وما لم تعكس هذه الأسعار جميع التكاليف (التكاليف المتغيرة، وتكاليف الصيانة، وتكاليف التوسع في البنية التحتية)، فإنها تؤدي إلى تحريف السلوك الفردي إلى درجة قد يصبح معها الاقتصاد الكلي الذي يشهد هذه الانحرافات اقتصادا غير قابل للاستدامة. وينبغي أن تكون الإزالة التدريجية لجميع الإعانات الخفية، التي تخفض أسعار الوقود بصورة اصطناعية، وكذلك إلغاء الإعانات المتبادلة إحدى الأولويات التي يجب أن تقتنر بوضع نظام متسق لفرض الضرائب على خدمات الطاقة.

### التشجيع على زيادة كفاءة الطاقة

٤٤ - تعدّ البرامج الرامية إلى استخدام الطاقة بكفاءة عنصرا هاما في الاستراتيجيات الهادفة إلى تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية القائمة، مع تمكين الاقتصاد من النمو في الوقت نفسه. ويمكن للدوائر الصناعية والحكومية العمل سويا لتنفيذ برامج الكفاءة الطاقة التي توفر الطاقة والمال وتحسن نوعية الهواء بزيادة وعي العملاء بطرق الاستخدام الرشيد للطاقة. ويكمن أحد العناصر الرئيسية الأخرى لتحقيق استخدام الطاقة بكفاءة في ابتكار تكنولوجيات فعالة من حيث التكلفة ونشرها، وهو أمر قد يتطلب الأخذ بمعايير الحد الأدنى فيما يتعلق بالمعدات والخدمات الطاقة. وتعدّ السياسات المتعلقة بكفاءة الطاقة التي تستعمل آليات التسعير المباشر أو غير المباشر (مثلا بإلغاء الإعانات، وإدماج العوامل الخارجية) أكثر العوامل فعالية في تخفيض اتجاهات استهلاك الطاقة. غير أنه يجب اتباع سياسات الكفاءة الطاقة لتقويم أوجه قصور السوق، حتى دون تغيير البيئة السعرية عموما.

## حاء - الطاقة والنقل

٤٥ - تتجلى العلاقة المعقدة بين الطاقة والاستدامة بصورة أكثر وضوحاً في قطاع النقل. فهذا القطاع يحتل مكانة اجتماعية - اقتصادية حيوية لأنه يربط العرض بالطلب. وستواصل قوى السوق زيادة الطلب على النقل الذي لا غنى عنه للتجارة، والسياحة، والعمالة، والتنمية الاقتصادية، ولازدهار أي اقتصاد. وشبكات النقل الكفؤة ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، كما أنها تضيق نطاق التأثيرات الضارة بالبيئة.

## طاء - شراكات لأجل النقل المستدام

٤٦ - شرع المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، بهدف مواجهة تحدي النقل المستدام، في بذل جهود لإقامة شراكات على الصعيد العالمي لتحديد الدور الريادي المطلوب من قطاعي الأعمال التجارية والصناعة القيام به للإتيان بحلول في مجال النقل تكون سليمة من الناحية الاقتصادية والتجارية وتكفل في الوقت نفسه وجود بيئة مستدامة. وينطوي هذا النهج على مجموعة عالمية مؤلفة من شركات دولية وتمثل مهمتها في تشجيع التفاعل الموفق (مثلاً بين الحكومات) وتوحيد النهج الدولية والإقليمية والوطنية ومساعدة التطورات التكنولوجية الموازية. وتمثل تلك المبادرة في تقييم طائفة كبيرة من المسائل ذات الصلة التي من نوع الفتوحات التكنولوجية، والانبعاثات، وكفاءة الوقود، وتغير المناخ، والتخطيط الحضري، والطرق، والنقل العام، واستخدام الموارد والمحافظة عليها، والأمان، والصحة العامة، والعمالة، وإدارة المعارف، والسياسات الحكومية. ويهدف مشروع النقل المستدام إلى ما يلي:

(أ) التوصل إلى رؤية للنقل المستدام تكفل تحسين ومواصلة تلبية 'احتياجات' الأشخاص والسلع والخدمات فيما يتعلق بـ 'الوصول' إلى المقاصد، ويفضل أن تكفل مثل هذه الرؤية "تحسين" تلك التلبية؛

(ب) حشد الدعم على الصعيد العالمي لتحقيق النقل المستدام في الاقتصادات المتقدمة النمو، والاقتصادات النامية على حد سواء؛

(ج) تيسير تحقيق التطور التكنولوجي في الوقت المناسب لشبكات النقل؛

(د) كفالة مساهمة جميع الأطراف بشكل متوازن في عملية الحوار مع صانعي السياسات والمستهلكين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق باقتراح خيارات أو حلول لمسائل النقل؛

(هـ) وضع إطار لتحقيق الرؤية، أي كيفية اتباع نهج عملي يراعي أهداف أصحاب المصلحة.

٤٧ - ومستخدمو وسائل النقل ومقدمو خدمات النقل يدركون جيدا دورهم الاقتصادي الأساسي ومسؤولياتهم الاجتماعية الأساسية فيما يتعلق بالسلامة، وظروف العمل، والبيئة، وكفاءة الطاقة، وبالتالي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وهم على استعداد للقيام بدور ريادي لإيجاد حلول مستدامة للتحديات التي ستطرح في مجال النقل مستقبلا. وبخصوص البيئة، يعترف مستخدمو وسائل النقل التجارية ومقدمو خدمات النقل بوجود هدف مشترك، أي عدم تعارض، بين تنمية قطاع النقل وحماية البيئة، سواء في الوقت الحاضر أو بالنسبة للأجيال المقبلة. فصناعات النقل البري والجوي والبحري والسكك الحديدية يهتمها جميعا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة خصائص مختلف وسائط النقل والظروف التي تعمل في ظلها.